



إدارة الامتحانات والاختبارات
قسم الامتحانات العامة

امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة لعام ٢٠٢٣

(وثيقة محمية/محدود)

د س
٣٠ ١

مدة الامتحان: ٣٠ د

اليوم والتاريخ: السبت ٢٠٢٣/٧/٨
رقم الجلوس:

رقم المبحث: 111

المبحث: الثقافة المالية

الفرع: الأدبي

اسم الطالب:

اختر رمز الإجابة الصحيحة في كل فقرة مما يأتي، ثم ظلّل بشكل غامق الدائرة التي تشير إلى رمز الإجابة في نموذج الإجابة (ورقة القارئ الضوئي) فهو النموذج المعتمد (فقط) لاحتساب علامتك، علماً أن عدد الفقرات (٥٠)، وعدد الصفحات (٦).

١- يُصنّف بناء مدرسة حكومية جديدة، من الحاجات:

(أ) الفردية (ب) الخاصة (ج) العامة (د) الشخصية

٢- يُشترط في النفقات العامة توافر العناصر الأساسية الآتية، ما عدا:

(أ) تحقيق النفع العام (ب) تقديم المزايا والخدمات الشرفية أو العينية

(ج) الاقتصاد على المبالغ النقدية (د) الإشراف من الهيئات العامة المُمثلة للدولة

٣- المفهوم الذي تشير إليه عبارة "المبالغ النقدية التي تُنفقها الدولة من دون أن يترتب عليها حصول الدولة على أي شيء مقابل ذلك الإنفاق"، هي النفقات:

(أ) الفعلية (ب) الرأسمالية (ج) الحقيقية (د) التحويلية

٤- من الأمثلة على النفقات الاقتصادية للدولة، الإنفاق العام على:

(أ) تعبئة الشوارع والطرق (ب) حماية الحدود الخارجية للدولة

(ج) بناء مركز صحي في منطقة معينة (د) تقديم الإعانات للمتقاعدين عن العمل

٥- تنقسم النفقات العامة بحسب تكرارها بصورة منتظمة سنوياً إلى نوعين، هما النفقات:

(أ) العادية، والجارية (ب) المركزية، والمحلية (ج) العادية، وغير العادية (د) الاجتماعية، والإدارية

٦- كل مما يأتي من الإيرادات السيادية، ما عدا:

(أ) الغرامات (ب) الرسوم (ج) الضرائب (د) المنح الخارجية

٧- نوع الضرائب التي تُفرض على الرواتب والأجور والعلاوات، هي الضرائب على:

(أ) الاستهلاك (ب) الدخل (ج) الإنفاق (د) رأس المال

٨- من المخاطر التي تترتب على استعمال الدولة طريقة الإصدار النقدي مصدراً للإيرادات العامة:

(أ) انخفاض القوة الشرائية للعملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية (ب) المحافظة على بقاء الأموال الأجنبية في البلاد

(ج) ارتفاع احتياطي الدولة من العملات الصعبة (د) انخفاض ثمن الصادرات في الأسواق العالمية

٩- كل مما يأتي يُشير إلى تعريف مفهوم الموازنة العامة للدولة، ما عدا:

(أ) تُقرّها السلطة التشريعية للدولة

(ب) تُمثل خطة لبرنامج عمل الحكومة خلال سنة مُقبل

(ج) تشمل التقديرات في إطار خطة الحكومة لتحقيق الأهداف المختلفة للدولة

(د) تتضمن أرقاماً فعلية لما تمتلكه الدولة من أصول بعد انتهاء السنة المالية

يتبع الصفحة الثانية

الصفحة الثانية

١٠- عند إعداد الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٢٢، فإنّ الإطار المالي متوسط المدى يكون كالآتي:

أ) سنة الموازنة ٢٠٢٢، والسنتان التأشيريتان ٢٠٢٣، ٢٠٢٤

ب) سنة الموازنة ٢٠٢٢، والسنتان التأشيريتان ٢٠٢٠، ٢٠٢١

ج) سنة الموازنة ٢٠٢١، والسنتان التأشيريتان ٢٠١٩، ٢٠٢٠

د) سنة الموازنة ٢٠٢١، والسنتان التأشيريتان ٢٠١٨، ٢٠١٩

١١- كل مما يأتي من مهام دائرة الموازنة العامة للدولة، ما عدا:

أ) متابعة تقييم أداء البرامج والمشروعات والأنشطة للدوائر والوحدات الحكومية

ب) إعداد بيان مُفصّل عن العمليات اللازمة لإقرار الموازنة العامة وموازنات الوحدات الحكومية

ج) المساواة بين الجنسين بما يُسهم إيجاباً في النهوض بالإمكانات الاجتماعية للمؤسسات الخاصة

د) مناقشة المُتخصّصين من الوزارات والوحدات الحكومية المعنية في مدى ملائمة الأهداف المؤسسية للأهداف الوطنية

١٢- من مراحل إعداد الموازنة العامة للدولة، التي يتم فيها استعراض الصورة الإجمالية للموازنة من جانب المجلس

الاستشاري للموازنة، بناءً على تقييم الوضع المالي والاقتصادي للسنة الحالية، والأبعاد المُتوقّعة للسنة القادمة، هي مرحلة:

أ) التنفيذ (ب) التحضير والإعداد (ج) الاعتماد والإقرار (د) مراقبة التنفيذ والتقييم

١٣- الطريقة التي يتم بها نشر قانون الموازنة العامة في الأردن، هي:

أ) المجلات اليومية (ب) الإذاعة والتلفزيون (ج) الجريدة الرسمية (د) مواقع التواصل الاجتماعية

١٤- الطريقة التي يمكن بها للدولة أن تسدّ العجز في الموازنة العامة عن طريق:

أ) الاقتراض الداخلي والاقتراض الخارجي (ب) تحسين مستوى المعيشة للمواطنين

ج) زيادة رواتب الموظفين في القطاع العام (د) زيادة النفقات على خدمة المجتمع

١٥- الوقت الذي يُعدّ فيه ملحق الموازنة العامة:

أ) قبل إقرار موازنات الوحدات الحكومية (ب) قبل بداية السنة المالية

ج) بعد انتهاء السنة المالية (د) في أثناء السنة المالية

١٦- المفهوم الذي تشير إليه عبارة "خريطة طريق تهدف إلى تنفيذ السياسات والبرامج والمبادرات الوطنية الشاملة والمُعزّزة

للنمو الاقتصادي، وهي مُوجّهة إلى غير المخدمين ماليًا من الأفراد والمؤسسات، أو المخدمين بصورة محدودة"، هو:

أ) الشمول المالي (ب) الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي

ج) الاستقرار المالي (د) المركز المالي

١٧- العبارة الصحيحة في ما يخص المبادئ العامة لحماية المستهلك المالي، هي:

أ) يجب على المستهلك المالي حماية مُزوّد الخدمة من مخاطر الإفراط في المديونية

ب) يُحق لمزوّد الخدمة تقييد وصول المستهلك المالي إلى أيّ من الخدمات المالية من دون وجود مُسوّغ قانوني

ج) يتعيّن على مُزوّد الخدمة تسعير الخدمات المالية والمصرفية للمُستهلكين الماليين على أساس المساواة

د) يُوفّر البنك المركزي الأردني مختلف الوسائل التي تتيح لمُزوّد الخدمة تقديم الشكاوي عن طريق المستهلك المالي

الصفحة الثالثة

١٨- من أسباب إنشاء البنك المركزي الأردني لدائرة حماية المستهلك المالي:

(أ) زيادة وعي الجمهور بالأنشطة الإنتاجية والعلمية

(ب) تأمين الحاجات الأساسية لذوي الدخل المحدود

(ج) الحفاظ على استقرار المستوى العام لأسعار السلع

(د) تعزيز مبادئ العدالة في تعامل البنوك مع عملائها

١٩- من حقوق المستهلك المالي التي يكفلها البنك المركزي الأردني، ويجب على البنوك والمؤسسات المالية الالتزام بها:

(أ) مساعدة المؤسسات المالية على اتخاذ القرارات الشخصية

(ب) المعاملة بعدل وإنصاف

(ج) معالجة الشكاوى وفق تعليمات المستهلك المالي النافذة

(د) حماية مصالح البنوك

٢٠- كل ممّا يأتي من أهم واجبات المُستهلك المالي، ما عدا:

(أ) عدم الإفصاح عن معلوماته المصرفية أمام زملائه في العمل

(ب) القراءة الدقيقة لجميع المعلومات التي يُقدّمها البنك أو المؤسسة المالية وفهمها

(ج) إبلاغ البنك أو المؤسسة المالية عن أيّ عمليات غير معروفة في حسابه

(د) وضع المستهلك المالي برامج وآليات مناسبة لتطوير معارف موظفي البنوك

٢١- أحد القطاعات المستهدفة في مشروع نشر الثقافة المالية المجتمعية للبنك المركزي الأردني، الذي يتضمّن هذا

النوع من التعليم المالي عقد محاضرات تثقيفية لموظفي المؤسسات والبنوك في مختلف مجالات المعرفة المالية

والمصرفية، هو التعليم المالي:

(أ) في مؤسسات التعليم العالي

(ب) في مكان العمل

(ج) للمرأة في المجتمعات الريفية

(د) في المدارس

٢٢- كل ممّا يأتي من البيانات المطلوبة التي تتضمّن الشكاوى التي يُقدّمها العميل للبنك المركزي الأردني، ما عدا:

(أ) اسم المشتكي وعنوانه

(ب) وسيلة الاتصال بالمشتكي

(ج) المؤهل العلمي للمشتكي ودخله

(د) موضوع الشكاوى والوثائق الداعمة لها

٢٣- كل ممّا يأتي من أهم طرائق البنك المركزي الأردني في تحقيق الاستقرار المالي، ما عدا:

(أ) وضع سقف لعمليات الائتمان

(ب) إرساء سياسة نقدية سليمة فاعلة في تحقيق الاستقرار النقدي الداخلي

(ج) رفع سعر الفائدة أو تخفيضها تبعاً للتطورات في الأسواق العالمية والإقليمية

(د) مراقبة عمل البنك المركزي الأردني، ومدى التزامه بتعليمات شركات الصرافة في الأردن

٢٤- جميع العبارات الآتية في ما يخص مفهوم التقرير الائتماني صحيحة، ما عدا:

(أ) أداة استرشادية

(ب) يصدر التقرير الائتماني من دائرة حماية المستهلك المالي

(ج) يحتوي التقرير الائتماني على معلومات مُفصّلة عن أيّ مُنتج ائتماني

(د) تساعد المؤسسات المالية المانحة للتمويل على التحقق من ملاءة طالب التمويل

الصفحة الرابعة

٢٥- العلامة الأمنية في أوراق النقد الأردني، إذ يظهر أعلى يسار الورقة تصميم يكتمل شكله عند النظر إليها بمواجهة مصدر ضوئي، هي:

(أ) علامة التطابق (ب) الطباعة البارزة (ج) الطبقة المعدنية الفضية (د) الهولوجرام
٢٦- توصف العلاقة بين الدخل، والادخار، والاستثمار بأنها علاقة:

(أ) عكسية (ب) طردية (ج) متساوية (د) متنوعة
٢٧- جميع العبارات الآتية في ما يخص العوامل المؤثرة في المناخ الاستثماري صحيحة، ما عدا:

(أ) المجتمعات التي يمتلك أفرادها قوة شرائية جيدة تُعدُّ بيئات مُحفزة إلى الاستثمار
(ب) تعتمد العديد من الاستثمارات على العقل البشري القادر على الابتكار، والإبداع، والإنتاج
(ج) إذا زادت الضرائب، وقلَّ العائد على المشروع، فإن قطاع الاستثمار يشهد تطورًا وازدهارًا مستمرين
(د) يحفز المستثمر إلى الاستثمار، القوانين التي تحفظ حقه، والجهاز القضائي العادل الذي ينصفه
٢٨- كل ممَّا يأتي من مزايا المناخ الاستثماري في الأردن، ما عدا:

(أ) الأمان والاستقرار

(ب) توافر البنى التحتية المناسبة

(ج) العلاقات الجيدة بدول الجوار على المستوى الإقليمي

(د) اعتماد الاقتصاد العادي الذي يعتمد رأس المال أساسًا لعملية الإنتاج

٢٩- من العناصر التي تشملها الدراسة السوقية المتعلقة بالمشروعات الاستثمارية:

(أ) خصائص الفئة المُستهدفة وطبيعتها (ب) توافر الآلات والمعدات

(ج) حساب التكاليف (د) موقع المشروع

٣٠- لجأ ناصر إلى الاستثمار في مجالات عدَّة؛ بُغية توزيع رأس المال المُستخدَم في الاستثمار، للحدّ من المخاطر الاستثمارية، إن المبدأ الذي قام ناصر بمراعاته عند اتخاذ قراره الاستثماري هو مبدأ:

(أ) المقارنة (ب) الملاءمة (ج) الاختيار (د) التنوع

٣١- أراد مستثمر إنشاء مشروع لإنتاج الأطعمة البحرية في منطقة العقبة، وتبيَّن له وجود العديد من المشروعات الناجحة في هذا المجال، فقرر تغيير استثماره في مجال آخر، العامل المؤثر في اتخاذ القرار الاستثماري في هذا الموقف، هو:

(أ) العوامل البيئية (ب) المخاطرة (ج) درجة المنافسة (د) الفرص البديلة

٣٢- يُعدُّ عدم إجراء دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية بصورة صحيحة، مثالاً على مُحذات الاستثمار:

(أ) الإدارية (ب) الفنية (ج) السياسية (د) المالية

٣٣- من مزايا الأصول الحقيقية:

(أ) ذات سيولة كبيرة (ب) منح مالِكها حق المطالبة بالفائدة

(ج) عدم وجود مصروفات للنقل والصيانة (د) وجود كيان مادي ملموس لها

٣٤- كل ممَّا يأتي من أدوات الاستثمار التي تُصنَّف ضمن الأصول المالية، ما عدا:

(أ) العلامات التجارية (ب) السندات الطويلة الأجل (ج) الأسهم الممتازة (د) الأسهم العادية

الصفحة الخامسة

٣٥- وفقاً لمعيار الملكية لمجال الاستثمار، يُصنّف تعاقد شركة أجنبية من القطاع الخاص في دولة ما مع شركة البترول الوطنية في الأردن للقيام بأعمال البحث عن النفط والغاز في مناطق معينة من المملكة، إلى الاستثمار:

(أ) الخاص (ب) العام (ج) المختلط (د) المحلي

٣٦- قطاع الاستثمار في الأردن الذي يُعدّ استوديوهات التصميم للألعاب والرسوم المتحركة، مثالاً على الفرص الاستثمارية التي يُوفرها، هو قطاع:

(أ) الطاقة والطاقة المتجددة (ب) الصناعة

(ج) الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (د) السياحة

٣٧- تُصنّف المخاطر الاستثمارية إلى نوعين، هما المخاطر الاستثمارية:

(أ) السوقية، والعامة (ب) العامة، والعادية (ج) الخاصة، وغير السوقية (د) النظامية، وغير النظامية

٣٨- "استثمر خلدون في شركة إنتاجية، وقد اعتمد في تمويلها على الاقتراض من البنوك ولكنه لم يتمكن من استثمار الأموال المقترضة على نحو يحقق معدل عائد يزيد على تكلفتها؛ مما أدى إلى تكبد الشركة خسائر كبيرة"، مصدر المخاطر الاستثمارية في هذه الحالة، هي مخاطر:

(أ) الرفع المالي (ب) السوقية (ج) التغير في أسعار الفائدة (د) القوة الشرائية لوحدة النقد

٣٩- المفهوم الذي تُشير إليه عبارة: "خدمة المكان الواحد الذي يضم ممثلين عن مختلف الجهات الحكومية؛ لتوفير خدمات التسجيل والترخيص للمشروعات المحلية والأجنبية في الأنشطة الاقتصادية جميعها" هو:

(أ) هيئة الاستثمار (ب) أداة الاستثمار

(ج) النافذة الاستثمارية (د) مجال الاستثمار

٤٠- من الطرائق التي تعمل هيئة الاستثمار الأردنية على استخدامها لتشجيع الاستثمار بالمملكة:

(أ) توطيد العلاقات بين العاملين وصاحب العمل (ب) تطوير البنية التحتية للاستثمار

(ج) زيادة الرسوم الجمركية والضريبة العامة على المبيعات (د) تعزيز الحوافز الممنوحة للمستهلكين

٤١- جميع العبارات الآتية في ما يخص المناطق الحرة صحيحة، ما عدا:

(أ) جزء من أراضي المملكة مُحدّد ومُسوّر بحاجز فاصل

(ب) تُوضع فيها البضائع بهدف تعزيز النشاط الاقتصادي للبلد

(ج) تُنشأ قرب الموانئ الرئيسية، والمطارات الدولية، والمناطق الحدودية

(د) يُعد بها نظام تشكيلات الوظائف وجدولها للدوائر والوحدات الحكومية

٤٢- المنطقة التنموية في الأردن التي تُعنى بتقديم خدمات تكنولوجيا المعلومات، والرعاية الصحية، هي منطقة:

(أ) جرش التنموية (ب) إربد التنموية

(ج) المحمدية التنموية (د) البحر الميت التنموية

٤٣- المفهوم الذي تشير إليه عبارة "نظام تأميني تكافلي عام يهدف إلى حماية المؤمن عليهم اجتماعياً واقتصادياً ويُحدّد القانون مزاياه ومصادر تمويله، وهو يحدّد من المخاطر الاجتماعية التي يتعرض لها الأشخاص"، هو:

(أ) الضمان الاجتماعي (ب) ديوان المحاسبة

(ج) الاستقرار الوظيفي (د) التنمية الشاملة

الصفحة السادسة

٤٤- كل مما يأتي من الفئات الخاضعة لأحكام قانون الضمان الاجتماعي إلزاماً، ما عدا:

- (أ) الفئات العاملة غير المشمولة بقانون التقاعد المدني
(ب) الفئات العاملة المشمولة بنظام التقاعد العسكري
(ج) جميع العمال الخاضعين لأحكام قانون العمل النافذ
(د) الأردنيون العاملون لدى البعثات الإقليمية والدولية

٤٥- جميع العبارات الآتية في ما يخص مرتكزات قانون الضمان الاجتماعي في الأردن صحيحة، ما عدا:

- (أ) يقوم نظام الضمان الاجتماعي على مبدأ الإلزامية في الادخار
(ب) تتمثل الشمولية في نظام الضمان في شمول أفراد المجتمع كافة بغض النظر عن جنسياتهم
(ج) يُمول نظام الضمان برامجه تمويلًا ذاتيًا اعتمادًا على الاشتراكات المُقتطعة من المؤمن عليهم
(د) كلما زاد معدل الأجور في أثناء مدّة الخضوع للضمان الاجتماعي قل الراتب التقاعدي المُستحقّ للمؤمن عليه
- ٤٦- من التزامات مؤسسة الضمان الاجتماعي تجاه إصابات العمل " العناية والرعاية الطبية " والتي تشمل كل

مما يأتي ما عدا:

- (أ) نفقات انتقال المصاب من مكان عمله أو سكنه إلى المكان الذي يُعالج فيه والعودة منه
(ب) تكاليف المعالجة الطبية والإقامة في المستشفى حتى يشفى المصاب ويعود إلى عمله
(ج) تعويض الدفعة الواحدة بدل نسبة عجز الإصابة دون استمرار العامل في عمله
(د) الخدمات والتجهيزات الطبية التأهيلية بما في ذلك الأطراف الصناعية
- ٤٧- من وثائق استحقاق راتب تقاعد الشيخوخة:

- (أ) نموذج الإيقاف الصادر عن المنشأة، والمُعتمد من المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي
(ب) كتاب شكر للمؤمن عليه (الأردني) من آخر منشأة اشترك فيها بأحكام القانون
(ج) كشف مدخرات المؤمن عليه الشخصية أو المودعة في المؤسسات المالية
(د) بطاقة الصراف الآلي الصادرة من شركات خدمات الدفع

٤٨- من شروط استحقاق راتب العجز الطبيعى الدائم الكلي أو الجزئي ثبوت حالة العجز بقرار من:

- (أ) المنشأة التي يعمل بها
(ب) طبيب المركز الصحي
(ج) المرجع الطبي
(د) مستشفى حكومي

٤٩- كل مما يأتي من حالات عدم صرف بدل التعطّل عن العمل كاملاً، أو أيّ جزء منه للمؤمن عليه، ما عدا:

(أ) وفاة المؤمن عليه في أثناء مدّة التعطّل

(ب) تقدّم المؤمن عليه للمؤسسة بطلب تخصيص راتب التقاعد المُبكر

(ج) عودة المؤمن عليه إلى العمل في مهنة بأجر، أو مزاويلته عملاً تجاريًا أو مهنيًا لحسابه الخاص

(د) وجود ما يكفي لصرف بدل التعطّل عن العمل في رصيد الحساب الادخاري للمؤمن عليه غير الأردني

٥٠- يُسمى اشتراك المواطن الأردني - بصفة شخصية - في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء للاستفادة من المنافع

التأمينية التي يُقدّمها الضمان الاجتماعي، بالاشتراك:

- (أ) الاختياري
(ب) الاعتباري
(ج) الإلزامي
(د) الإلزامي